

الاستثمار الرياضي من منظور المشرع الجزائري

(من خلال القانون رقم 13-05 وقانون الاستثمار رقم 22-18)

**Sports investment from the perspective of the Algerian
(through Law No. 13-05 and Investment Law No. legislator
22-18)**

هنان علي^{1*}، هنان مليكة²

¹ المركز الجامعي نور البشير بالبيض (الجزائر)، a.hennane@cu-elbayadh.dz

² المركز الجامعي نور البشير بالبيض (الجزائر)، malikahen18@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/05/30

تاريخ القبول: 2025/05/12

تاريخ الإرسال: 2025/04/27

الملخص: يساهم الاستثمار الرياضي في تعزيز الاقتصاد، لكن إهماله قد يجعله عبئاً. لذلك، سعى المشرع الجزائري من خلال القانون 13-05 وقانون الاستثمار 22-18 إلى وضع استراتيجية واضحة لتشجيع الاستثمار في الرياضة، عبر تحديد مجالاته واعتماد الاحتراف ومنح حوافز للمستثمرين. كما ركّز القانون 22-18 على حرية الاستثمار والشفافية والمساواة. ورغم تحقيق تقدم في تهيئة المناخ الاستثماري، لا يزال هناك تحديات في التطبيق تحتاج إلى معالجة.

الكلمات المفتاحية: القانون 13-05؛ الاستثمار الرياضي؛ النوادي الرياضية؛ الشركة التجارية ذات الهدف الرياضي.

Abstract: Sports investment contributes to strengthening the economy, but neglecting it can turn it into a burden. Therefore, the Algerian legislator, through Law 13-05 and Investment Law 22-18, aimed to establish a clear strategy to encourage sports investment by defining its fields, adopting professionalism, and granting incentives to investors. Law 22-18 also focused on investment freedom, transparency, and equality. Despite progress in creating an investment-friendly environment, challenges in implementation still need to be addressed

Key words : Law 13-05; sports investment; sports clubs; commercial company with a sports objective.

1- مقدمة ومشكلة البحث:

أصبحت مظاهر التربية البدنية والرياضية ضمن فعاليات النشاط الانساني البومي لعدد كبير من أفراد المجتمع، وأصبحت جزء" ضمن نشاط الأفراد لرفع مستوى لياقتهم البدنية والعقلية، وهو ما يسهم في تحقيق النمو والارتقاء بمستوى حياة الفرد ماديا وثقافيا وتحقيق افضل النمو والانتاجية للمجتمع صفة عامة.

تعد الرياضة أحد فروع الاقتصاد الحديث، حيث ازداد الاهتمام بالقطاع الرياضي والاقتصادي يوما بعد يوم، ونجد أن هناك ارتباط وثيق بين التفوق الرياضي وارتفاع المستوى الاقتصادي للدول، فمثلا من أن فازت بكين باحتضان الألعاب الأولمبية ، سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا سنويا زاد عن 12 % كما أدى إلى استحداث 600 ألف وظيفة سنويا. (محمد أحمد عبده رزق، 2012م، ص49)، واستقطاب الأحداث الرياضية الكبرى يجذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز الصورة الإيجابية للدول المضيفة على الساحة العالمية.

وعليه ازداد الاهتمام بمجال الاستثمار الرياضي الذي أصبح أهم الأدوات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فهو يشجع على إنشاء صناعات مرتبطة بالرياضة كالإعلام والرعاية التجارية والسياحة الرياضية، ويوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال تطوير البنية التحتية، مثل بناء الملاعب والمنشآت الرياضية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الاستثمار الرياضي في تعزيز الصحة العامة وتقليل تكاليف الرعاية الصحية عبر تشجيع المجتمعات على ممارسة الرياضة. وبذلك يقوم الاستثمار الرياضي بتعزيز الاقتصاد وخلق تأثيرات اجتماعية وثقافية إيجابية تمتد لأجيال أيضاً.

وتعد الرياضة مورداً مالياً لمعيشة الشخص الطبيعي (اللاعب)، أو الشخص المعنوي (النادي) عندما يمارسها الشخص على سبيل الاحتراف لا على سبيل الهواية ، لذا يعتبر الاحتراف الرياضي هو استثمار في مجال الرياضة لانه يعمل على تحقيق العائد المادي والربح للمساهمة في مجالات الارتقاء والنهوض بالرياضة وتبادل المنفعة بين المستثمر وبين المستفيد سواء كان اللاعب أو الإداري أو المدرب أو الحكم، وذلك بجعل هؤلاء كعامل يتلقى أجرة مقابل التزاماته بتحقيق نتيجة من طرف النادي الذي يكون مسؤول عن حقوق الرياضيين وتوفير كل الخدمات.

ووفقاً لأحدث الإحصاءات العالمية، يتجاوز حجم الاستثمار في القطاع الرياضي سبعمائة وخمسين مليار دولار على مستوى العالم، بينما تقدر صناعة الترفيه والترويج بحوالي ألفي مليار دولار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تسهم الرياضة بنحو مائتين وعشرين مليار دولار في الاقتصاد الوطني، وهو ما يعادل ضعف إنتاج صناعة السيارات، وسبعة أضعاف حجم صناعة السينما الأمريكية.، (يحيى الجيوشي، 2022م)، وعليه، لا يمكن تجاهل الاستثمار الرياضي في أي حال من الأحوال نظراً للوضع الذي آلت إليه الرياضة، إلا أن تطبيقه يخضع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، لا سيما الجانب القانوني والتشريعي، والتي تتمحور حوله اشكالية البحث المتمثلة في: ما هي السياسة التشريعية التي انتهجها المشرع الجزائري لتنظيم الاستثمار الرياضي، وهل تعكس اهتمام الدولة بتطوير القطاع الرياضي كأحد محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي؟. تتفرع على الاشكالية تساؤلات هامة منها:

ـ ما هي مجالات وآليات الاستثمار الرياضي في التشريع الجزائري؟

ـ ما هي عوامل توفير المناخ الاستثماري المناسب في الجزائر؟

ـ كيف تمارس النوادي الرياضية الاستثمار حسب المشرع الجزائري.

المنهج المتبع: نظراً لأن الإطار المرجعي الأساسي لهذا البحث هو القانون المنظم للتربية البدنية والرياضية، فقد كان من الضروري اعتماد منهج تحليل

المحتوى بوصفه الأنسب لطبيعة الدراسة. ويُعرف هذا المنهج بأنه أسلوب علمي غير مباشر، يقوم على تحليل المواد المكتوبة أو المسموعة أو المرئية، سواء كانت صادرة عن الأفراد أو الجماعات أو متعلقة بهم، بهدف الكشف عن دلالاتها العميقة، وفهم مضامينها، وإجراء مقارنات منهجية تسهم في تفسير الظواهر موضوع الدراسة. وقد تم اختيار هذا المنهج لما يوفره من أدوات دقيقة تمكّن الباحث من استنباط المعاني الضمنية. (شروخ، 2003، ص 106).

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لإنجاح الاستثمار الرياضي في الجزائر لابد من وضع سياسة تشريعية تضبط عملية الاستثمار الرياضي ويحفز الاستثمار في ها المجال.

الفرضية الثانية: يهدف القانون رقم 13-05 المتعلق بتنظيم النشاطات البدنية والرياضية، إلى خلق بيئة قانونية تدعم الاستثمار الرياضي.

الفرضية الثالثة: الاحتراف الرياضي له أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى وهو زيادة رأس مال الشركة، وهو الاستثمار.

الدراسات السابقة:

-أطروحة الدكتوراه أعدها الطالب **منجي مخلوف** بعنوان "الجانب القانوني لاستثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر: دراسة تحليلية لقانوني الاستثمار والرياضة" تجامعة الجزائر 3، دكتوراه في التربية البدنية والرياضية، 2014-2015.

تهدف إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار الرياضي في الجزائر، مع التركيز على الجوانب القانونية المتمثلة في قانون الاستثمار وقانون الرياضة.

وقام الباحث بتحليل الإطار القانوني: استعراض وتحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والرياضة في الجزائر، وكيفية تأثيرها على استثمار المؤسسات الاقتصادية في الأندية الرياضية المحترفة. وأجرى دراسة

ميدانية حيث جمع آراء ومواقف رؤساء الأندية الرياضية المحترفة ورؤساء المؤسسات الاقتصادية الممولة لهذه الأندية، بهدف فهم التحديات والفرص المرتبطة بالاستثمار في هذا القطاع. والدراسة كانت في ظل القانون القديم للاستثمار. وتوصل الى :

- ضرورة إجراء دراسات معمقة: للتعرف على خصائص البيئة الاستثمارية في المجال الرياضي الجزائري، مما يساعد في تحديد العقبات والفرص المتاحة.

- إثراء التشريعات: تشجيع المختصين والأكاديميين على تطوير قوانين الاستثمار الرياضي، بما يتناسب مع احتياجات السوق ومتطلبات الأندية المحترفة.

- إدراج فصل خاص بالاستثمار الرياضي: ضمن قانون الرياضة، يتناول النصوص التنظيمية والتطبيقية التي تساهم في تفعيل القوانين الأساسية على أرض الواقع.

2- الهدف العام من الدراسة:

يهدف هذا البحث لبيان سياسة المشرع الجزائري في تنظيم قواعد الاستثمار الرياضي، ومعرفة مدى كفاءتها وفعاليتها في دعم المستثمرين، وأيضاً تبيان دور المشرع الجزائري في تسهيل التعاون بين الحكومات والمستثمرين لتعزيز البنية التحتية الرياضية.

والاستثمار الرياضي مسألة غاية في الأهمية والحيوية، تظهر في الارتقاء بمستوى الأنشطة الرياضية ومجالات التربية البدنية والرياضية من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على تغيير البناء الاقتصادي الوطني وتحقيق العائد والريح المادي مع ضمان استمرارية الحصول على الدخل. (الربيعي و محمد جواد الضائع، 2018، صفحة 409)، وتعتمد الدول المتقدمة علي الرياضة والاستثمار فيها في تحقيق قيمة مضافة وعنصر أساسي في التنمية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وتسعى إلى بلورة سياسة اقتصادية تعتمد على الرياضة كأحد محددات الاستثمار البشري أو المادي،

فلا يمكن الارتقاء بمستوى أي رياضة وتطور أي ناد إذا لم تتوفر القدرة المالية لتحقيق أهدافه .

3- التحديد الإجرائي للمفاهيم الواردة في البحث:

- المفهوم الاول: الاستثمار الرياضي:

الاستثمار في اللغة هو مصطلح مشتق من الثمر أي حمل الشجر، فيقال أثمر الشجر أي حمل ،وخرج ثمره وثمره الشيء ما يولد عنه ،وأثمر الرجل أي كثر ماله والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب ،والفضة ،وثمر ماله أحس القيام عليه، ونماه (ابن منظور، 2003م، مادة ثمر، ج6/ 149).

والمقصود بالاستثمار اقتصاديا هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية ، أي زيادة أو إضافة جديدة في الثروة كإقامة المصانع و المباني، وغيرها من المشروعات التي تعتبر تكتيريا للرصيد الاقتصادي للمجتمع فهو إضافة جديدة للأصول الإنتاجية الموجودة سابقا بقصد زيادة الناتج في الفترات القادمة. (عبدالرحمان محمد العقيل، 2016م، ص34 و35)

كما يعرف بأنه: "التوظيف طويل المدى لرأس المال في الصناعة والزراعة والمواصلات وغيرها من المجالات الاقتصادية" (شيرزاد حميد هروري، 2018م، ص23 و24). يُعرّف الدكتور حسن أحمد الشافعي الاستثمار في المؤسسات الرياضية بأنه عملية توظيف رأس المال من خلال الأنشطة المتنوعة التي تقدمها هذه المؤسسات، بما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم، والمؤسسات الرياضية التي تسعى لاستثمار إمكاناتها المادية والبشرية—سواء تعلق الأمر باللاعبين، أو الإداريين، أو الجمهور—في إطار الأنشطة الرياضية المختلفة. ويُعد هذا التعريف جزءًا من رؤيته الأوسع التي تناولها في كتابه "الاستثمار والتسويق في مجال التربية البدنية والرياضية"، حيث يبرز أهمية التكامل بين رأس المال والموارد البشرية في تحقيق التنمية الرياضية المستدامة .

وبالتالي فالاستثمار الرياضي هو الاستفادة من كافة الامكانيات المادية والبشرية في زيادة العائد الاقتصادي للمؤسسة الرياضية. أو هو "التوظيف طويل المدى لرأس المال في المجال الرياضي. (محمد أحمد عبده رزق، 2012م، ص21-22)

لم تعرف قوانين الاستثمار في الجزائر الاستثمار لكنها اشارت الى مجالات تطبيقه كما جاء في القانون رقم 13-05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق 23 يوليو سنة 2013، الساري المفعول في المواد 07، 11.

- **المفهوم الثاني: الاحتراف الرياضي:** أ- معنى الاحتراف في اللغة: مصطلح "الحرفة" مشتق من الاحتراف، الذي يعني الاكتساب والكسب. يُقال: "يُحرفُ لعياله" أو "يُحترفُ"، كما يُقال: "يُقرِشُ" أو "يُقرِشُ"، وجميعها تعبيرات تدل على المعنى نفسه، وهو جمع الرزق من مصادر متعددة (ابن منظور، لسان العرب، مادة حرف، 2003م).

ب- الاحتراف اصطلاحاً: هو قيام الشخص بممارسة نشاط معين بشكل مباشر ومنتظم ومستمر، بهدف تحقيق دخل مادي يعتمد عليه كمصدر رزق أساسي للحياة. (كمال الدين درويش، 2006 ص 46) كما يعرف الاحتراف الرياضي بأنه ممارسة الفرد لنشاط رياضي معين بشكل منتظم ومستمر كمهنة أساسية، بهدف الحصول على دخل مادي يعتمد عليه كمصدر رئيسي للرزق. ويتطلب ذلك التفرغ الكامل للرياضة، بالإضافة إلى الالتزام بالشروط والبنود المحددة في العقد المبرم بين اللاعب والجهة المشغلة، بما في ذلك المدة الزمنية المتفق عليها. (كمال الدين درويش، 2006 ص 42).

- **المفهوم الثالث: الأندية الرياضية:** يُعرّف النادي الرياضي بموجب المادة 72 من القانون رقم 13/05 بأنه الهيكل الأساسي للحركة الرياضية الذي يهدف إلى تنمية القدرات الرياضية ورفع مستواها لتحقيق أعلى الأداءات. وتنص المادة 78 من ذات القانون على اعتبار النادي الرياضي المحترف شركة تجارية ذات هدف رياضي، حيث يمكن أن يتخذ أحد الأشكال القانونية المتمثلة في المؤسسة الرياضية ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، أو الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة، أو الشركة الرياضية المساهمة. وتخضع هذه الشركات لأحكام القانون التجاري والقانون الرياضي رقم 13/05، بالإضافة إلى أنظمتها الأساسية الخاصة التي يجب أن تتضمن تحديد آليات التنظيم وطبيعة المساهمات، على أن تُحدد النماذج الأساسية لهذه الشركات لاحقاً بواسطة التنظيمات القانونية ذات الصلة. وعليه، النادي الرياضي المحترف هو عبارة عن شركة تجارية ذات هدف رياضي تسير بمقتضى القانون التجاري وقانون تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها وكنا القوانين الأساسية الخاصة بهذا النادي .

المفهوم الرابع: الشركة التجارية ذات الهدف الرياضي

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفاً صريحاً للشركة التجارية ذات الهدف الرياضي، إلا أنه يمكن استنباط مفهومها من خلال الأحكام المنظمة للنادي الرياضي المحترف وفقاً للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15/73 التي تحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية. حيث يعهد للنادي الرياضي المحترف بمهام تحسين مستوى التنافس على الصعيدين الاقتصادي والرياضي، من خلال المشاركة في البطولات الرياضية المدفوعة الأجر، وتوظيف المدربين الرياضيين مقابل أجر، وممارسة كافة الأنشطة التجارية المرتبطة بنشاطه. كما يتولى النادي مهمة المشاركة في مختلف المنافسات الرياضية على المستويين الوطني والدولي.

ويأتي هذا التنظيم متسقاً مع أحكام القانون 13-05 الخاص بالتربية البدنية والرياضية، الذي أجاز للنادي المحترف تبني أحد الأشكال الثلاثة للشركات التجارية (المادة 78 منه) التي يمكن من خلالها إنشاء شركة رياضية، حيث يتميز كل شكل منها بهيكل تنظيمي خاص لإدارتها. وبالتالي، فإن الشركة الرياضية ليست إلا تجسيدا قانونياً للنادي الرياضي المحترف الذي ألزمه المشرع بتبني أحد الأشكال الشريكية المنصوص عليها قانوناً لمزاولة النشاط الرياضي الاحترافي.

مجالات الدراسة:

اعتمد المشرع الجزائري عدة إجراءات وشرع قوانين لتنظيم الاستثمار في مجال الرياضة، وسندرس فيما يلي أهم مظاهر السياسة التشريعية للمشرع الجزائري المنظمة للاستثمار الرياضي:

1-العوامل التي تؤثر على الاستثمار في المجال الرياضي:

يشهد القطاع الرياضي تحولاً جذرياً ليصبح أحد أهم مجالات الاستثمار الحديثة، حيث تتضافر عوامل متعددة لدفع عجلة النمو في هذا القطاع الحيوي. ويأتي الإطار التشريعي في صدارة هذه العوامل، كونه يشكل الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات وتوجيهها نحو التنمية الرياضية المستدامة. ففي ظل الانتشار العالمي الواسع للرياضة وازدياد شعبيتها، أصبحت تشكل قطاعاً اقتصادياً واعداً، يجذب المستثمرين الباحثين عن فرص نمو ذات عوائد مجزية. ولا يقتصر دور الاستثمار هنا على ضخ الأموال فحسب، بل يمتد ليشمل

تطوير البنى التحتية، ورفع الكفاءات الإدارية، وتحسين المستويات الفنية - وهي جميعاً عناصر حيوية لضمان نجاح المؤسسات الرياضية.

ومن بين العوامل التي تؤثر على الاستثمار في المجال الرياضي عدة عوامل أهمها: (عزت الكاشف، 1996، ص 41):

أولاً: الاستقرار المؤسسي والسياسي:

يشترط لنجاح الاستثمار الرياضي توافر بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً، مع ضمان عدم التقلب في السياسات الحكومية المؤثرة على القطاع الرياضي، سواء على المستوى الكلي للدولة أو على مستوى الهيكل التنظيمي للرياضة.

ثانياً: المرافق الرياضية والتجهيزات الأساسية:

يتعين على الجهات المختصة توفير الاعتمادات المالية الكافية لإقامة منشآت رياضية متكاملة، وفق المواصفات الفنية المعمول بها، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في إدارتها وتشغيلها وفق أسس اقتصادية سليمة.

ثالثاً: الإطار التشريعي والتنظيمي:

ينبغي توافر منظومة قانونية متكاملة تحفظ حقوق وحقائب المستثمرين، وتنظم العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذات الصلة، مع وضع آلية قضائية فعالة لفض المنازعات. وقد حرص المشرع الجزائري على إصدار مجموعة من النصوص التشريعية المنظمة للشأن الرياضي، مع مراعاة التوجهات السياسية والتربوية المختلفة التي تحكم هذه التشريعات، والتي تدور في مجملها حول تنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية.

ويمكن حصر هذه القوانين المتعلقة كلها بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها في :

- الأمر رقم 76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976
- القانون رقم 89-03 المؤرخ في 14 فبراير سنة 1989
- الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 1995
- القانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004،

- القانون رقم 13-05 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق 23 يوليو سنة 2013 والمعتمد عليه في هذا المقال.

2- الإطار القانوني للاستثمار الرياضي في التشريع الجزائري:

فيما يتعلق بالإطار القانوني للاستثمار الرياضي، يتجلى موقف المشرع الجزائري من خلال محورين أساسيين: الأول يتمثل في تنظيم الاستثمار في المجال الرياضي وفقاً للقوانين القائمة، والثاني في إصدار مراسيم تنفيذية تحدد مجالات الاستثمار وشروطه. (كإصدار المرسوم التنفيذي رقم 17-101 الذي يحدد قائمة المجالات والقطاعات غير المؤهلة للاستثمار، إلى جانب الشروط المالية والإدارية للاستفادة من الامتيازات الاستثمارية). ومن خلال القانون رقم 13-05 السالف الذكر، نظم المشرع الجزائري الاستثمار الرياضي حيث بين مجالاته وآلياته، وبعض الحوافز للمستثمرين في هذا المجال؛ وكان هدف المشرع خلق بيئة قانونية تدعم الاستثمار الرياضي، وذلك بالاعتماد على الاحتراف كنظام لتطوير ممارسة الرياضة، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في قطاع الرياضة وفق قواعد الاستثمار الأجنبي المعمول بها. وسنبين في العناصر التالية مجالات وآليات الاستثمار الرياضي وفق هذا القانون.

2-1- مجالات الاستثمار الرياضي حسب القانون رقم 13-05 :

تشكل المؤسسات الرياضية مجالاً خصباً للاستثمار بمختلف أشكاله، حيث تتعدد أوجه الاستثمار فيها بين الجانب الخاص والعام. ففي القطاع الخاص، تتنوع مجالات الاستثمار ما بين رعاية الفرق الرياضية بمختلف أنواعها الفردية والجماعية، وإقامة الأندية الصحية المتخصصة، بالإضافة إلى الاستثمار في حقوق البث التلفزيوني المربحة وعقود الرعاية والإعلان التجارية. كما يشمل ذلك تنظيم البطولات الدولية من خلال استضافة الفرق العالمية، وإدارة بيع التذاكر، وإتمام صفقات انتقال اللاعبين، إلى جانب إنشاء الصالات الرياضية متعددة الأغراض والمدارس التدريبية المتخصصة. أما على الصعيد العام،

فيتمثل الاستثمار في إنشاء المراكز الطبية والتأهيلية المتكاملة، وتوفير المنشآت الرياضية المجهزة وفقاً للمعايير العالمية، مما يعكس التكامل بين القطاعين الخاص والعام في تطوير البنية التحتية للرياضة ورفع جودة الخدمات المقدمة للمجتمع. (أحمد محمد رجب جبريل، 2001).

يتميز النظام القانوني للاستثمار الرياضي في الجزائر بتقسيمه إلى عدة مجالات رئيسية، حيث ينص القانون 05/13 على إطار قانوني متكامل لهذا الغرض.

2-1-1- في مجال **تكوين الرياضيين**: أتاح المشرع للقطاع الخاص، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، الاستثمار في مجال تكوين الرياضيين والمواهب الشابة بهدف تطوير مؤهلاتهم وقدراتهم البدنية، وتنمية مهاراتهم، ورفع مستواهم داخل مؤسسات التكوين الرياضي، وذلك وفقاً لأحكام المادة 7 من القانون 05/13 سالف الذكر. كما فتح المشرع للقطاع الخاص، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، المساهمة في مجال إعداد الرياضيين وفق شروط خاصة تتناسب مع رياضة النخبة والمستوى العالي (المادة 43 من القانون 05/13).

إلا أن تفعيل استثمارات تكوين المواهب الرياضية أعيق بسبب التأخير الكبير في إصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-341 (28 ديسمبر 2015) الذي كان يفترض أن ينظم آليات إنشاء مراكز التكوين. وقد نتج عن هذا التأخير شلل تام في المشاريع الاستثمارية في هذا المجال الحيوي، حيث امتنعت حتى الأندية المحترفة - رغم الإلزام القانوني الصريح - عن إنشاء هذه المراكز كما هو منصوص في دفتر الشروط. (دحماني محمد، عماري محمد، 2021م، ص74).

2-1-2- في مجال **البنى التحتية**، يمنح المشرع من خلال المادة 150 من نفس القانون الحق للأفراد والهيئات في إنشاء وتطوير المرافق الرياضية والترفيهية، بهدف إثراء النشاط الرياضي وتوسيع نطاق المنشآت المتاحة على المستوى الوطني.

2-1-3- فيما يخص الأندية الرياضية، فقد ميز المشرع بين نمطين أساسيين

(المواد 75، 78): الأندية الهاوية التي تعمل كجمعيات غير ربحية، والأندية المحترفة التي تتخذ شكل شركات تجارية ذات أهداف رياضية. ويتميز النادي المحترف بتركيبته القانونية الخاصة التي تسمح له بالانخراط في أنشطة اقتصادية متنوعة، كالمشاركة في البطولات المدفوعة، وتوظيف الكوادر الرياضية، وإدارة المشاريع التجارية المرتبطة بالرياضة. ويولي المشرع عناية خاصة لموضوع التكوين الرياضي (المادة 80)، حيث يشجع إنشاء مراكز متخصصة لاكتشاف المواهب الشابة، مع تقديم حوافز مختلفة للأندية التي تلتزم بهذا التوجه. كما فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، مما يعكس رؤية شمولية لتطوير الرياضة الوطنية.

ويتميز النظام المالي للأندية بمرونة ملحوظة، حيث يسمح بآليات متعددة لتعزيز الموارد المالية (المادة 83 من القانون نفسه)، كزيادة رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين، مع ضوابط تحكم توزيع الأرباح واستثمار الفوائض المالية. كل هذه العناصر تشكل في مجملها نظاماً متكاملًا يهدف إلى دعم الاستثمار في القطاع الرياضي وتطويره.

3- الترغيب في إنشاء شركات رياضية محترفة لتسيير الأندية الرياضية:

إن الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي تحتاج إلى موارد مادية للانفاق عليها (التمويل الرياضي)، لذا أصبحت مشكلة البحث عن مورد مالي تشكل إشكالية محورية تواجه المنظمات الرياضية عالمياً، حيث تختلف آلياتها بشكل جلي بين الدول المتقدمة والنامية. ففي الوقت الذي تعتمد فيه الأندية الرياضية بالدول المتقدمة على أنظمة تمويلية ذاتية قائمة على الإدارة الاحترافية وتحقيق الأرباح، تظل الأندية في العديد من الدول النامية - ومنها الجزائر - تعتمد بشكل رئيسي على الدعم الحكومي.

وفي إطار سعيها لتطوير القطاع الرياضي، تبنت الجزائر حزمة إصلاحات تشريعية هامة تمثلت في قانون 05-13 الذي فرض التحول نحو النظام الاحترافي، حيث ألزم الأندية الهاوية بتبني شكل الشركات التجارية ذات الهدف الرياضي. وجاء المرسوم التنفيذي 73/15 ليكمل هذا الإطار القانوني عبر تحديد النماذج الأساسية للشركات الرياضية التجارية.

غير أن هذا التحول الجذري يواجه عدة تحديات عملية، أبرزها صعوبة الانتقال المفاجئ من الثقافة الهاوية التقليدية إلى الإدارة الاحترافية، ونقص الخبرات الكافية في تسيير الشركات الرياضية، إضافة إلى الحاجة لتطوير آليات رقابية مالية فعالة. كما تبرز أهمية تطوير آليات تمويلية بديلة كالرعاية الرياضية واستثمار المنشآت لضمان استدامة هذه الأندية. (ينظر دراسة تحليلية لواقع الاحتراف الرياضي في الجزائر لعياضي عبد الحكيم، 2018، 255-280)

ويبقى نجاح هذا التحول رهيناً بمدى قدرة الأندية على التكيف مع المتطلبات الجديدة، وبناء قدرات إدارية متخصصة تستطيع الموازنة بين الاعتبارات الرياضية والاقتصادية، في ظل دعم مؤسسي يحفظ للرياضة أهدافها المجتمعية مع ضمان استقلاليتها المالية.

3-1- الاستثمار الرياضي في التشريع الجزائري بين الانفتاح والحماية

يمثل التنظيم القانوني للاستثمار الرياضي في الجزائر نموذجاً متطوراً يجسد سعي المشرع لتحقيق توازن دقيق بين جذب الاستثمارات وحماية المصالح الوطنية. فمن خلال القانون 05-13، أرسى المشرع أسساً متقدمة لتحرير القطاع الرياضي، حيث منح حرية واسعة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين للمشاركة في تأسيس الأندية المحترفة أو المساهمة في رأسمالها، مع إقراره لمفهوم "الشركة التجارية ذات الهدف الرياضي" كصيغة قانونية متميزة. وفي تعامله مع الاستثمار الأجنبي، شهد الموقف التشريعي تطوراً لافتاً، بدءاً من مرحلة القيود التي تمثلت في فرض قاعدة 49/51 عام 2009 (الأمر

01/09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ج ر ، 44)، كإجراء وقائي ضد تهريب العملة، وصولاً إلى مرحلة المراجعة الذكية عام 2020 (قانون رقم 19-14 يتضمن قانون المالية لسنة 2020) التي ألغت القاعدة العامة مع الاحتفاظ بها للأنشطة الاستراتيجية فقط، مما أتاح للقطاع الرياضي مزيداً من المرونة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

3-2- العائد المادي في الاستثمار الرياضي : ويوفر النظام القانوني آليات متنوعة لتحقيق العوائد المالية، تشمل نظام عمولات انتقال اللاعبين، واستثمار مراكز تكوين الناشئين، وتنظيم البطولات المحلية والدولية، والاستفادة من القيمة التسويقية للمواهب الرياضية. غير أن هذا الإطار التشريعي يواجه تحديات عملية تتطلب معالجتها، أبرزها ضرورة تطوير آليات رقابية فعالة، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وضمان الشفافية المالية، مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الانفتاح الاستثماري وحماية الهوية الرياضية الوطنية. (محمد صبحي حسنين، عمرو أحمد جبر، 2013، ص182).

4. منح تسهيلات للمستثمرين في المجال الرياضي:

إن الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات سواء كانت ضريبية أو رسوم جمركية أو الضمانات القانونية الأخرى، لا يمكن إغفالها كونها من أهم المنافع المتحققة من الاستثمار الرياضي بالنسبة للمستثمر، لذا بادرت تشريعات الدول النامية المتعلقة بالاستثمار و منها الجزائر إلى تقديم العديد من المزايا والحوافز للمستثمر ، منها الإعفاء الضريبي مدة لا تزيد على عشر سنوات، و الإعفاء أو تأميمها أو وضع الحراسة عليها.

4-1- المنظومة التحفيزية للاستثمار الرياضي في التشريع الجزائري

يمثل التوجه التشريعي الجزائري في مجال الاستثمار الرياضي نموذجاً متكاملاً يجمع بين الحوافز العامة والخاصة. ففي إطار التحديث التشريعي، أقر

قانون الاستثمار رقم 22-18 لسنة 2022 أنظمة تحفيزية متدرجة تشمل القطاعات ذات الأولوية والمناطق الخاصة والاستثمارات المهيكلية، بهدف تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

وبالتوازي مع هذه الحوافز العامة، خصص المشرع الجزائري حزمة تحفيزية نوعية للاستثمار في المجال الرياضي بموجب القانون 13-05. حيث نصت المادة 150 على منح مستثمري المنشآت الرياضية والترفيهية تسهيلات متميزة في مجال التملك العقاري والإعفاءات الجبائية، في محاولة لتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تطوير البنية التحتية الرياضية.

وتكمن أهمية هذه المنظومة التحفيزية في سعيها لمعالجة إشكالية التمويل الرياضي عبر خلق توازن بين:

- متطلبات جذب الاستثمارات

- ضرورة الحفاظ على الأهداف التنموية للرياضة

- ضمان استدامة المشاريع الرياضية

4-2- **فاعلية منظومة الحوافز:** إن فعالية هذه الآليات تبقى رهينة بتطوير آليات التطبيق والمواكبة، وضمان التنسيق بين مختلف المتدخلين في المنظومة الرياضية، مع مراعاة الخصوصيات المحلية للاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وصدر مرسوم تنفيذي رقم 22-300 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات نشر في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022، والتي منها نشاطات تتعلق بالرياضة نذكر:

-بناء وتجهيز وتركيب المسابح

-بناء وتركيب الصونة والحمامات

-ترويض وتنظيف الحيوانات الأليفة والكلاب

-تدريب الحيوانات للسباقات

-مؤسسة الرياضة المائية لغرض الريح

- منشأة رياضية

وقد تم تقليص النشاطات المستثناة في مجال الرياضة.

5- تهيئة مناخ الاستثمار:

يُعد المناخ الاستثماري الرياضي إطاراً شاملاً يتشكل من تفاعل مجموعة معقدة من العوامل المؤسسية والاقتصادية والقانونية التي تحكم بيئة الأعمال وتؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين. (هنان علي، 2020، ص98)، فإن هذا المناخ يمثل نسيجاً متداخلاً من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية والإجرائية التي تحدد درجة جاذبية القطاع الرياضي للاستثمارات. وتذهب المنظمة العربية لضمان الاستثمار (زروال معزوزة، 2016/2015، ص76-77) إلى اعتبار هذه العوامل بمثابة البيئة الحاضنة التي يجب أن تتوفر فيها عنصران أساسيان: الأول يتعلق بقابلية اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال تقليل عنصر عدم اليقين، والثاني يرتبط بتحقيق المعادلة المثلى بين التكلفة والعائد مع إدارة المخاطر المحتملة.

5-1- العناصر المحورية لتحفيز الاستثمار في القطاع الرياضي:

في السياق الرياضي الخاص، تكتسب عملية تهيئة المناخ الاستثماري أهمية مضاعفة نظراً للطبيعة الخاصة لهذا القطاع. ولا بد من تبني استراتيجية متكاملة تشمل ثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الاستثمار التي تركز على إبراز المزايا التنافسية للقطاع الرياضي وتوفير المعلومات الدقيقة والدراسات الجاهزة للمستثمرين المحتملين، ومرحلة التأسيس التي تتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الحوافز الضريبية والعقارية، وأخيراً مرحلة ما بعد التأسيس التي تحتاج إلى دعم مستمر للمستثمرين من خلال توفير الخدمات الاستشارية والتسهيلات التمويلية. (بورحلي عائشة. مرينيز اسامة. بن عروس محمد، 2022، ص71).

كما يؤكد الباحثون على أهمية تطوير آليات مؤسسية فاعلة لتحسين المناخ الاستثماري الرياضي، تشمل إنشاء مراكز معلومات متخصصة لتوفير البيانات الدقيقة عن الفرص الاستثمارية، وتطوير أنظمة اتصال فاعلة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين، وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة المنشآت الرياضية. كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة قادرة على تحفيز تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاع الرياضي، مع ضمان استدامة هذه الاستثمارات وتحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها.

5-2- مستجدات القانون 18-22 التي توطر التوجه الاستثماري الحديث

في التشريع الجزائري

يمثل القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار منعطفاً مهماً في السياسة التشريعية الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال، حيث يسعى إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال إرساء إطار قانوني متكامل يقوم على ثلاثة محاور أساسية:

يتمثل المحور الأول في ضمان الحماية القانونية عبر إقرار مبادئ الشفافية والمساواة بين المستثمرين (المادة 3)، مع تأكيد خاص على حماية حقوق الملكية الفكرية (المادة 9). ثانياً، تقديم حزمة تحفيزية تشمل التسهيلات العقارية (المادة 6) وضمانات تحويل الأموال (المادة 8). ثالثاً، تبسيط الإجراءات من خلال تخفيض البيروقراطية (المادة 16) وإنشاء آليات فاعلة لتسوية المنازعات عبر التحكيم الدولي (المواد 11-12).

هذه المستجدات التشريعية تتوافق مع إصلاحات مؤسساتية عميقة، حيث تم إحداث مجلس وطني للاستثمار، منصة رقمية متكاملة للاستثمار، بالإضافة إلى نظام متابعة وتقييم للمشاريع.

في الأخير يمكن القول أن هذا التشريع يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تحويل الجزائر إلى وجهة استثمارية جاذبة، مع التركيز على تعزيز الثقة القانونية وتقليل المخاطر التي تواجه رجال الأعمال.

الخاتمة: في الأخير نخلص الى أن المشرع الجزائري من خلال القانون 13-05 حدد مجالات الاستثمار في النطاق الرياضي، وقرر وافز للمستثمر في بعض المجالات كمجال تكوين المواهب الشابة، إلا أن تأخر صدور النصوص التطبيقية والتنظيمية التي توضح آليات وكيفيات تطبيق مواد القانون رقم 13-05 قلل من امجهودات المشرع في تشجيع الاستثمار واستقطابه.

وباستقراء القانون 13-05 نجد أن المشرع الجزائري لم يخصص فصل مستقل للاستثمار الرياضي، بحيث يرتب قواعده وتكون مبنية على معالم واضحة لمناخ الاستثمار الرياضي. من جهة أخرى حاول المشرع من خلال قانون الاستثمار رقم 22-18 تبني سياسة تشريعية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، حيث عزز حرية الاستثمار وحدد النشاطات التي تمنح لها مزايا وحوافز الاستثمار بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للبلاد مع التسهيل قدر الامكان من اجراءات الاستثمار وتعقيدها.

مراجع الدراسة:

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، درا صادر، بيروت، لبنان، 2003م، مادة ثمر، ج6/ 149.
- عبدالرحمان محمد العقيل، ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع مصر، ط1، 2016 ص34 و35
- شيرزاد حميد هروري، الضمانات التشريعية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2018، ص23 و24

- يحيى الجيوشي، 2022م، 11 فبراير، الاستثمار في الرياضة والترويج - منجم الذهب والكنز المدفون، مجلة مال، تم الاطلاع عليه في الأربعاء، 12 فبراير 2025م.
- محمد صبحي حسنين، عمرو أحمد جبر، اقتصاديات الرياضة (الرعاية والتسويق والتمويل)، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.
- عزت الكاشف، "اقتصاديات التربية البدنية والرياضية"، 1996م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- محمد رجب أحمد جبريل، "ترويج البطولات والمباريات الرياضية باستخدام المفهوم الحديث للتسويق، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، 2001.
- ب ورجلي عائشة. مرنيذ اسامة. بن عروس محمد. مجلة روافد للدراسات والابحاث في علوم الرياضة، مجلد 2، العدد2، 2022، ص71.
- عماري محمد، دحماني محمد، قراءة في القانون 13-05 (المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها) ومدى اهتمامه برعاية المواهب الرياضية الشابة في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد5، العدد2، 2021م، ص1574.
- لعياضي عبد الحكيم، دراسة تحليلية لواقع الاحتراف الرياضي في الجزائر دراسة ميدانية للأندية الرابطة المحترفة الأولى و الثانية موبليس، مجلة الخبير، المجلد 2، العدد 11، بتاريخ 01-04-2018.
- هنان علي، الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عام اقتصادي، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

القوانين:

- الأمر 01/09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44.

- القانون رقم 13-05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق 23 يوليو سنة 2013، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، الصادرة في 31 يوليو 2013.
- القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 81، الصادر في 30 ديسمبر سنة 2019.
- قانون رقم 22-18 يتعلق بالاستثمار، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 50 الصادرة في 29 ذي الحجة 1443 هـ الموافق لـ 28 يوليو 2022م)،
- للمرسوم التنفيذي رقم 15-73 مؤرخ في 16 فبراير 2015 يتضمن الاحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف، ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية
- المرسوم التنفيذي رقم 22-300 يحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، نشر في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.